

واقع ومعوقات تنمية الشمول المالي في الجزائر

The reality and obstacles to the development of financial inclusion in Algeria

بوسليماني صليحة¹، بريس فايزة²¹ جامعة الجزائر 03 (الجزائر)، bouslimani.sali@gmail.com² جامعة الجزائر 03 (الجزائر)، faizaberriche@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2023/03/29

تاريخ القبول: 2023/03/10

تاريخ الارسال: 2022/11/20

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم الشمول المالي وإلى استعراض واقع الشمول المالي في الجزائر وأهم معوقات تنميته والحلول المقترحة لتنمية الشمول المالي في الجزائر التي تتمثل في دعم البنية التحتية المالية (توفير بيئة تشريعية ملائمة، زيادة معدل الكثافة المصرفية، تحديث وسائل الدفع وأنظمة التسوية، توفير قواعد بيانات شاملة، تنمية العنصر البشري)، توفير حماية مالية أفضل للزبون، تنويع المنتجات المالية وتطويرها، نشر التثقيف المالي.

كلمات مفتاحية: الشمول المالي، الخدمات المالية، التثقيف المالي.

تصنيفات JEL : G29، G33، G39.

Abstract:

The study aims to shed light on the concept of financial inclusion and to review the reality of financial inclusion in Algeria and the most important obstacles to its development and proposed solutions for the development of financial inclusion in Algeria, which is to support the financial infrastructure (providing an appropriate legislative environment, increasing the rate of banking density, modernizing payment methods and settlement systems, Providing comprehensive databases, developing the human element), providing better financial protection for the customer, diversifying and developing financial products, spreading financial education.

Keywords: Financial inclusion, financial services, financial education.

JEL Classification Cods : G29, G33, G39.

المقدمة:

يعد الشمول المالي من المواضيع الهامة التي نالت اهتمام المنظمات الدولية وصانعي السياسات الاقتصادية، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008، إذ يركز مفهوم الشمول المالي على تعزيز وتعميم استخدام الخدمات والمنتجات المالية من قبل مختلف فئات المجتمع ومؤسساته، مما يسمح بجذب الأموال إلى القنوات الرسمية، حيث برزت أهميته في جذب المدخرات الضائعة إلى مضلة النظام الرسمي مما يؤدي إلى تعزيز السيولة وتوجيهها نحو القطاعات الاستهلاكية والإنتاجية وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الدخل وتقليص حجم البطالة...، فهو يعتبر أحد الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة، إن تطبيق مفهوم الشمول المالي مرهون بنوعية وأسعار هذه الخدمات والمنتجات المالية ومدى موافقتها وتناسبها مع رغبات الزبائن، إذ أن إتاحة الخدمات والمنتجات المالية بنوعية وأسعار ترضي الزبائن يعمل على تشجيع استخدامها، ولذلك ازداد التزام الحكومات لتعزيز الشمول المالي حيث اضطلعت البنوك المركزية بهذا الدور الحديث في صياغة وتبني استراتيجية وطنية تعتمد على تطوير التشريعات والأنظمة والأطر الرقابية التي تساعد على تحسين انتشار الخدمات المالية والمصرفية بأقل التكاليف وإتاحتها لكافة فئات المجتمع أو مؤسساته.

وأبدت الحكومات العربية اهتماماً كبيراً بدعم الشمول المالي كونه ذو علاقة وثيقة برفع معدل النمو الاقتصادي للدول، كما أنه بات عاملاً مساعداً لهذه الحكومات على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

بناءً عليه، أقدمت البنوك المركزية العربية إلى تبني مفهوم الشمول المالي وحفّت البنوك التجارية على الوصول بخدماتها المالية إلى شرائح المجتمع التي لا يوجد لها تعاملات بنكية، خاصة الشرائح منخفضة الدخل، عن طريق تقديم التسهيلات والخدمات البنكية التي تتناسب مع احتياجاتهم. كما تم تشجيع المؤسسات المالية الأخرى على تقديم خدمات مالية متنوعة لشرائح أكبر من العملاء بما يتلاءم مع احتياجاتهم.

وعلى ضوء ذلك يمكن طرح الإشكالية التالية: ما هو واقع الشمول المالي في الجزائر؟ وما هي معوقات تنميته؟

للإحاطة أكثر بالموضوع تم تجزأت الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالشمول المالي وما أهميته؟

- ما هي أهم معوقات تنمية الشمول المالي في الجزائر؟

- ما هي الحلول المقترحة لتنمية الشمول المالي في الجزائر؟.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على مفهوم الشمول المالي كما يهدف إلى استعراض واقع الشمول المالي في الجزائر

وأهم معوقات تنمية الشمول المالي في الجزائر الحلول المقترحة لتنمية الشمول المالي في الجزائر.

المنهج المستخدم :

للوصول إلى أهداف الدراسة ومحاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج

التحليلي، لوصف وتحليل ما ورد في الدراسات والمراجع المرتبطة بموضوع البحث، حيث تم استخدام الدراسة المسحية لبعض المراجع والمصادر المتعلقة بمتغيرات الدراسة.

للإحاطة أكثر بالموضوع تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية :

1- الشمول المالي الأسس النظرية والمفاهيم؛

2- واقع الشمول المالي في الجزائر؛

3- معوقات تنمية الشمول المالي في الجزائر والحلول المقترحة لتنميتها.

1- الشمول المالي الأسس النظرية والمفاهيم

يمثل الشمول المالي في الوقت الراهن أداة أساسية للنهوض باقتصاديات الدول وتدعيم مؤسساتها المالية بصفة عامة، وتحسين المستويات المعيشية للأفراد وأوضاعهم بصفة خاصة، الأمر الذي يجعلنا نسلط الضوء على هذا الموضوع.

1-1- تعريف الشمول المالي

نال الشمول المالي اهتمام العديد من المصارف المركزية والمنظمات الدولية أهمها صندوق النقد الدولي (IMF) البنك الدولي (WB) ومجموعة الدول العشرين G20 ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) والتحالف العالمي للاشمال المالي (AFI) والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) نظرا لانعكاسه الكبير على النمو الاقتصادي، إذ كشفت الأزمة المالية العالمية الحاجة للشمول المالي بفعل دوره الكبير في تطوير المجتمع عبر تسهيل تقديم الخدمات المالية إلى فئات المجتمع كافة عن طريق المصارف ومكاتب البريد والمؤسسات المالية الأخرى (أحمد و توفقي، 2017).

الجدول (01): التعاريف المقدمة من طرف المنظمات والهيئات الدولية

المنظمات والهيئات الدولية	التعاريف المقدمة من طرف المنظمات والهيئات الدولية
البنك الدولي	يعرف الشمول المالي على أنه: إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم المعاملات، المدفوعات، المدخرات، الائتمان والتأمين ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة.
بنك الاحتياطي الهندي 2006	هو تقديم الخدمات المصرفية بتكلفة معقولة إلى أقسام واسعة من فئات الدخل المنخفضة والمحرومة، والوصول إلى السلع والخدمات العامة وهو شرط لا غنى عنه لمجتمع منفتح وكفئ، كما ان طبيعة الخدمات المصرفية هي في الصالح العام، وتوفر الخدمات المصرفية والدفع لكافة أفراد المجتمع دون تمييز هدف رئيسي للسياسة العامة.
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE)	الشمول المالي هو العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل التوعية لمالي، وذلك هدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي.
المجموعة الاستشارية لمساعدة	عرفته على أنه وصول الأسر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل فعال

ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية وبشكل مستدام في بيئة منظمة تنظيما جيدا.	الفقراء (CGAP)
--	------------------

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على (سعيدان و محاجبية، 2018) و(حمدان و أبودة، 2018) و(صورية و بن لخضر ، 2018) و(عيشوبة، 2018).

- من خلال التعاريف السابقة يمكن ملاحظة المحاور الأساسية التي يتركز عليها الشمول المالي وهي:
- الحصول على المنتجات والخدمات المالية من خلال توفير خدمات مالية رسمية ومنظمة، وقرب المسافة، والقدرة على تحمل التكاليف؛
- القدرة المالية من خلال إدارة الأموال بشكل فعال، والتخطيط للمستقبل والتعامل مع الضائقة المالية؛
- استخدام المنتجات والخدمات المالية من خلال الانتظام والتكرار ومدة الاستخدام؛
- جودة الخدمات والمنتجات المالية من حيث أنها مصممة لاحتياجات العملاء، وتجزئة الخدمات من أجل تطويرها لجميع فئات المجتمع؛
- التنظيم والرقابة الفعالين بغرض ضمان تقديم المنتجات والخدمات المالية في بيئة يسودها الاستقرار المالي.

1-2- أهداف الشمول المالي

- إن الشمول المالي ليس غاية في حد ذاته، ولكنه وسيلة لتحقيق جملة من الأهداف الرئيسة وهي كما يلي:
- الوصول بتكلفة معقولة لجميع الأسر والمؤسسات إلى مجموعة من الخدمات المالية؛
- بناء مؤسسات سليمة، تسترشد بأنظمة الإدارة الداخلية المناسبة، ومعايير أداء الصناعة، ومراقبة الأداء من قبل السوق، وكذلك من خلال التنظيم التحوطي السليم المطلوب؛
- نشر العديد من مقدمي الخدمات المالية، قدر الإمكان، بغية توفير مجموعة متنوعة من البدائل الفعالة من حيث التكلفة؛
- تمكين المرأة من الوصول إلى الخدمات المالية وتقليل الفجوة بين الجنسين في الوصول للخدمات المالية؛
- تحقيق الاستقرار المالي من خلال تنويع قاعدة أصول المصارف وبالتالي تقليل مخاطرها؛
- تعزيز قدرة الأفراد على بدء وتوسيع الأعمال التجارية الخاصة بهم، والاستثمار في التعليم، وإدارة المخاطر، وامتصاص الصدمات المالية؛

- تقليل نسبة الفقر والبطالة والحد من عدم المساواة في الدخل وتسريع النمو الاقتصادي؛
- تقديم منتجات بديلة للمستبعدين ماليا لأسباب المعتقدات الدينية كالتمويل الإسلامي؛
- يساهم في نشر الوعي المصرفي والثقافة المالية من خلال مشاركة كافة الأطراف المعنية وبالطرائق المثلثي.

1-3- أهمية الشمول المالي

- الشمول المالي يعزز من المنافسة بين المؤسسات المالية وهذا من خلال العمل على تنوع منتجاتها والاهتمام بجودتها لإجتذاب أكبر عدد من الزبائن والعملاء والمعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية؛

-الشمول المالي يمثل عامل أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة فتعميم الخدمات المالية يساهم في تحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، وتمويل المشروعات الصغيرة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير فرص العمل، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، عن طريق إضفاء السمة الرسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي؛
-يهتم الشمول المالي بالجانب الاجتماعي وهذا من حيث الاهتمام بالفقراء ومحدودي الدخل من خلال حصولهم على المنتجات المالية بشكل عادل وبأسعار منخفضة وبالتالي تنمية أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية (قيدة و بوعافية، 2018)؛
-سيؤدي الشمول المالي إلى جذب مستثمرين من السوق العالمي في الدول التي تتبنى الشمول المالي مما يؤدي إلى زيادة فرص العمل والتوظيف؛

-يسهم في زيادة الفرص التجارية، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، لذا يعد وسيلة للنمو والتنمية؛
-يمكن أن يؤدي الوصول إلى الخدمات المالية المناسبة إلى تحسين الإدارة المالية للدولة والأفراد بشكل كبير، فضلا عن توفير الفرص للقطاع المصرفي ليشمل مختلف شرائح المجتمع؛
-يعد الشمول المالي أداة فعالة يمكن أن تساعد في الحد من الفقر وتقليل عدم المساواة في الدخل؛
-يمكن للنظام المالي الشامل أن يساعد في الحد من نمو مصادر التمويل غير الرسمية؛
-يوفر الشمول المالي للأفراد إمكانية وجود مكان آمن للادخار للمستقبل، وبالتالي يمكن أن يعزز الاستقرار المالي (لفته و لفته، 2019).

ركائز الشمول المالي

-تتمثل أهم الركائز التي يستند عليها الشمول المالي في:
-دعم البنية التحتية المالية: اذ تعتبر هذه الأخيرة ضرورية لتلبية متطلبات الشمول المالي، ومن بين أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة وقوية له، وينبغي تحديد أولويات تجهيز هذه البنية وتتضمن ما يلي (قيدة و بوعافية، 2018):
-بيئة تشريعية ملائمة تتضمن كافة التعليمات واللوائح التي تعزز الشمول المالي؛
-الانتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية بمختلف أنواعها من فروع البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، خدمات التأمين وغيره؛
-تطوير وسائل ونظم الدفع والتسوية، وهذا لتيسير تنفيذ العمليات والخدمات المالية؛
-الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال والصيرفة الإلكترونية في تقديم الخدمات المالية، وهذا لخفض تكاليف هذه الأخيرة؛
-توفير قواعد بيانات شاملة، خاصة بيانات الائتمانية للأفراد والمؤسسات الصغيرة؛
-الحماية المالية للمستهلك: وهذا من خلال حصول الزبون على معاملة عادلة وشفافة، وتسهيل وتيسير الحصول على الخدمات المالية بأقل التكاليف وبجودة عالية تزويده بالمعلومات الكافية والضرورية، وخدمات الاستشارة المالية، وحماية بياناته المالية، ونظم الأمان، وكذا ضرورة التثقيف المالي خاصة للفئات المهمشة؛

-تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة المجتمع: تيسير الوصول الى الفئات الهشة والمؤسسات الصغيرة وفي المجتمع، وتلبية متطلباتها واشراكها في النظام المالي وهنا نشير الى دور الجهات الإشرافية في تحقيق هذه الركيزة، من خلال تخفيف متطلبات التمويل وتخفيض العمولات والرسوم على الخدمات المقدمة وتعزيز المنافسة؛

-التثقيف المالي: ويكون من خلال إعداد استراتيجيات وطنية لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي والعمل على تقييم وقياس مدى نجاحه، مع التأكد من إشراك الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة بالتثقيف المالي.

1-4- أبعاد الشمول المالي

حسب المقرر G20 للشمول المالي يقاس الشمول المالي بثلاثة مؤشرات تتمثل فيما يلي: الوصول للخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية، جودة الخدمات المالية.

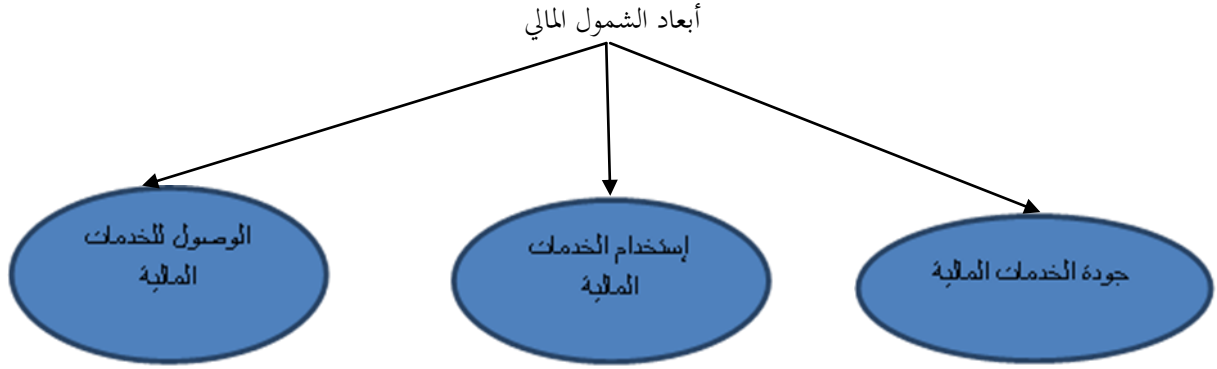
-الوصول للخدمات المالية: يشير بعد الوصول للخدمات المالية إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من طرف المؤسسات الرسمية، ويتطلب ذلك تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل تكلفة البعد والقرب من نقاط الخدمات المصرفية (الفروع وأجهزة الصراف الآلي ... الخ)، ويمكن الحصول على البيانات المتعلقة بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية (بختة و عقون، 2018)؛

-استخدام الخدمات المالية: يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، فتحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة؛

-جودة الخدمات المالية: تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته حيث أنه على مدى السنوات الماضية انتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال الدول النامية حيث كان لا بد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية. فعدم الوصول للخدمات المالية لا يزال مشكلة ويختلف بحسب البلد ونوع الخدمات المالية. ومع ذلك، فإن النضال من أجل ضمان جودة الخدمات المالية المقدمة يعتبر تحديا حيث يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة لدراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة، فبعد الجودة للشمول المالي ليس بعدا واضحا ومباشرا حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك (عجوز، 2017 ، الصفحات 19-28).

نال الشمول المالي اهتمام العديد من المصارف المركزية والمنظمات الدولية أهمها صندوق النقد الدولي (IMF) البنك الدولي (WB) ومجموعة الدول العشرين G20 ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) والتحالف العالمي للاشمال المالي (AFI) والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) نظرا لانعكاسه الكبير على النمو الاقتصادي، إذ كشفت الأزمة المالية العالمية الحاجة للشمول المالي بفعل دوره الكبير في تطوير المجتمع عبر تسهيل تقديم الخدمات المالية إلى فئات المجتمع كافة عن طريق المصارف ومكاتب البريد والمؤسسات المالية الأخرى (عجوز، 2017).

الشكل (01): أبعاد الشمول المالي



المصدر: من إعداد الباحثتين.

2- واقع الشمول المالي في الجزائر

يتميز الشمول المالي في الدول العربية ومن بينها الجزائر بالضعف باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي، فالأمر يختلف من حيث انتشار الخدمات المصرفية، ووفقا لصندوق النقد الدولي لا تزال المناطق العربية تسجل أحد أدنى المستويات في العالم فيما يخص الشمول المالي. إن البنك الدولي يعتمد في قياس الشمول المالي في الدول على عدة مؤشرات، لذا في هذه الدراسة سنقوم بتحليل المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر.

إن الافتقار إلى آليات الشمول المالي يؤدي بالبعض إلى اللجوء إلى القنوات والوسائل الغير رسمية، فالجزائر تعاني منذ زمن من ارتفاع متزايد لنسبة الإقصاء المالي (L'exclusion financière) أي إرتفاع متزايد لحجم النقد المتداول خارج القطاع المالي والمصرفي، والذي قدره بنك الجزائر (نهایة 2017) ب 4675 مليار دج أي ما يعادل 33% من الكتلة النقدية (M2)، حيث تمثل المعاملات النقدية والاكتناز للمؤسسات والعائلات ما بين 1500 و 2000 مليار دج، أما الباقي فيمثل حجم التداول النقدي في الاقتصاد الموازي. وهو ما أجبر بنك الجزائر على دق ناقوس الخطر لتجنيّد كل الإمكانيات المتوفرة في سبيل امتصاص هذه الأموال واستثمارها، بدل اللجوء إلى الاستدانة من الخارج أو التمويل الغير تقليدي، وفيما يلي بعض السياسات المنتهجة (ياسين و شاوي، 2020):

2-1- استراتيجيات خاصة بالحسابات بالعملية الوطنية

بالرغم من تعدد السياسات الرامية إلى احتواء هذا المشكل، إلا أنها باءت كلها بالفشل، ونذكر منها ما يلي:

- المراسيم التنفيذية التي أصدرتها الحكومة في كل من 2005، 2010، و 2015 والتي نصت على ضرورة استخدام وسائل الدفع القانونية في المعاملات التي تفوق قيمتها 50.000 دج، 500.000 دج و 1.000.000 دج على التوالي، إلا أن بعضها ألغي والبعض الآخر فشل في تحقيق الهدف المرجو لانعدام الصرامة في تطبيق القوانين الخاصة بإصدار الشيكات بدون رصيد، أو نقص الإمكانيات اللازمة لاستخدام وسائل الدفع؛

- كذلك التعلیمة رقم 03-2012 الصادرة بتاريخ 26 ديسمبر 2012 من طرف بنك الجزائر (توضح كیفیات عمل المادة 119 مكرر من الأمر 03-11) التي دعمت حق كل مواطن جزائري في فتح حساب والاستفادة من الخدمات

المصرفية القاعدية المرتبطة به، إلا أن بعض المصارف كانت ترفض فتح الحسابات لفئات معينة، بسبب الفهم الضيق للمعايير الدولية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، ناهيك عن تشديد الإجراءات المتعلقة بعمليات الإيداع، وعدم الاستجابة لعمليات السحب في حينها خاصة ما يتعلق بالمبالغ الكبيرة؛

- بالإضافة إلى المادة 43 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015 التي هدفت إلى تعبئة الموارد المالية من أجل تمويل المشاريع الإنتاجية بدمج أعوان اقتصادية جديدة (مؤسسات وأفراد) في القطاع المصرفي، كمصدر لتوسيع الادخار الوطني وتقنيته من خلال وضع برنامج الامتثال الضريبي الطوعي أو الإرادي، والذي كان محكوم عليه بالفشل منذ البداية حيث استلمت إدارة الضرائب سوى 250 ملف (تمثل 25 % من التحصيل الضريبي المتوقع) ومع نهاية سنة 2016 آخر أجل لتنفيذ هذه الآلية، وقد يرجع هذا الإخفاق لسببين، الأول يتمثل في النسبة الجزافية التي فرضتها الحكومة (07 %) على المبالغ المودعة لدى البنوك من طرف أصحاب رؤوس الأموال، والثاني يتمثل في قصر المدة المحددة لتطبيقه (سنة ونصف)، ما أجبر الحكومة على تمديد الآجال إلى 31 ديسمبر 2017.

- القرض الوطني من أجل النمو الاقتصادي: وفقا للقرار الصادر بتاريخ 21 مارس 2016 عن وزارة المالية، هو عبارة عن تمويل داخلي، تحدد فيه قيمة السندات التي سيتم إصدارها من طرف الخزينة العمومية (50.000 دج)، وتأخذ هذه الأوراق شكلين مختلفين (إسمية ولحاملها)، مدة الاستثمار بين ثلاث وخمس سنوات، بمعدلات فائدة 05 % و 5.75 % على التوالي، مع ضمان تسييلها قبل تاريخ استحقاقها على أن تكون فترة الاكتتاب ستة أشهر (2016/04/17 إلى 2016/10/16) مع إمكانية تقليصها في حالة الوصول إلى المبلغ الإجمالي المعبأ المطلوب من هذه القروض قبل ذلك.

للإشارة فإن العملية مكنت من تحصيل 568 مليار دج، لكن لا يمكن الحكم على نجاحها من فشلها في ظل غياب المعلومة التي تخص المبلغ الإجمالي الذي كان منتظرا من ورائها.

2-2- استراتيجيات خاصة بالحسابات بالعملة الصعبة

أما فيما يخص الحسابات بالعملة الصعبة، يواجه أصحابها العديد من العقبات والمشاكل في بعض المؤسسات المصرفية، بالرغم من حرية التصرف التي تخولها القوانين في هذا النوع من الحسابات، خاصة النظام 09-10 المؤرخ في 17/02/2009 المتعلق بحسابات العملة الصعبة الخاصة بالأشخاص الطبيعيين من جنسية أجنبية المقيمين وغير المقيمين، والأشخاص المعنويين غير المقيمين، والنظام 16-02 المؤرخ في 21/04/2016 يحدد سقف التصريح باستيراد وتصدير الأوراق النقدية و/أو الأدوات القابلة للتداول المحرة بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل بصفة حرة من طرف المقيمين وغير المقيمين، لما لهذا النوع من الادخار من أهمية على الاقتصاد الوطني (4.7 مليون حساب بما يعادل 05 مليار دولار) إلا أن الواقع يثبت عكس ذلك، وهذه جملة من الصعوبات نذكرها على سبيل المثال لا الحصر:

- عملية فتح الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص غير آلية، حيث ترفض بعض المصارف فتح هذا النوع من الحسابات للزبائن الجدد، أو تشترط عليهم بالمقابل فتح حسابات بالعملة الوطنية؛

- اشتراط وثيقة تثبت السفر في عمليات السحب؛

-اشتراط تصريح من البنك المركزي قبل القيام بتحويلات إلى الخارج، حتى وإن كانت لغرض تسوية بعض المصاريف، كالعلاج أو التمدرس أو أي نفقات أخرى؛

-طلب وثائق ثبوتية في عمليات الإيداع، سواء تعلق الأمر بالتحويلات المستلمة من الخارج أو بعمليات الإيداع نقدا، في عدة أحيان تقوم المصارف بإرجاع التحويلات المستلمة إلى مصدرها، أو تقوم بتحويل القيمة المستلمة آليا إلى الدينار؛

-بعض المصارف تشترط على زبائنها عند القيام بإيداع مبالغ بالعملة الصعبة، ملئ استمارة إسمية يسجل فيها الرقم التسلسلي لكل ورقة نقدية، كإجراء احترازي يستعان بها في حالة ظهور أوراق نقدية مزورة، فهذا الإجراء يثقل كاهل الزبون، خاصة إذا علمنا أن كل الوكالات تتوفر على جهاز كشف الأوراق النقدية المزورة؛

-عدم القدرة على مواجهة عمليات السحب في أغلب الأحيان، بحجة عدم توفر المصرف على العملة الصعبة، خاصة إذا تعلق الأمر بالدولار الأمريكي في المصارف العمومية؛

-نقص في الأوراق النقدية ذات القيم الصغيرة، خاصة تلك التي تقل قيمتها عن 50 أورو.

3- معوقات تنمية الشمول المالي في الجزائر والحلول المقترحة لتنميتها

3-1- معوقات تطور الشمول المالي في الجزائر

يمكننا حصر أسباب ضعف معدلات الشمول المالي في الجزائر في النقاط التالية (حميدة و معامري، 2019):

-البنية التحتية المالية الضعيفة، ويرجع هذا إلى المقدرة المالية أو لعوائق أخرى، وهو ما ينعكس سلبا على نوع الخدمات المالية، المقدمة، عددها، جودتها وكذا تكلفتها، ما يجعلها غير متاحة للفئات المهمشة؛

-ضعف استخدام أنظمة ووسائل الدفع الالكترونية، وهو ما يزيد من الجمود في النظام المالي، وعلى بطء تنفيذ المعاملات والخدمات المالية المقدمة، ومسايرة التطورات الراهنة؛

-مشاكل تتعلق بعدم الثقة بالمؤسسات المالية القائمة، وهذا ما يحد التعامل معها من قبل الأفراد؛

-ضعف مستوى التثقيف المالي، وهو ما ينعكس سلبا على معدلات الشمول المالي بالمنطقة العربية؛

-هيكل ملكية القطاع المصرفي، فأغلب أصول النظام المالي مملوكة للقطاع العام، وهو ما يحد من توسع القطاع الخاص في هذا المجال، كما ينعكس سلبا على المنافسة في تقديم الخدمات المالية؛

-ارتفاع التكاليف المرتبطة بتقديم الخدمات المالية، وهو عامل مهم للإقصاء المالي، إضافة إلى البطء والتعقيدات في التنفيذ والبيروقراطية وهو ما يزيد من التكلفة والجهد والوقت المخصص لإتمام المعاملات، ومثل هذه العوامل تحفز على المعاملات غير الرسمية، والتي عادة ما تكون في إطار الدائرة غير الرسمية للاقتصاد.

3-2- الحلول المقترحة لتنمية الشمول المالي في الجزائر

من أهم الركائز الأساسية لتعزيز مفهوم الشمول المالي، ما يلي:

3-2-1- دعم البنية التحتية المالية

إن توفير بنية مالية تحتية صلبة لتلبية متطلبات الشمول المالي، يعد أحد أهم المقومات الرئيسية لإرساء بيئة ملائمة له، حيث يشترط إحترام الأولويات لتحقيق النمو الاقتصادي وضمان وصول الخدمات المالية والمصرفية إلى المواطنين بسهولة، بالإضافة إلى

التركيز على العامل البشري وإذلال الصعوبات التي يواجهها من يتعامل مع المؤسسات المعنية حاليا، حيث من غير المنطقي الحديث عن سوق مستقبلي دون إيجاد حلول جذرية تحافظ و تبقى على السوق الحالي، ونتطرق إلى مكونات البنية التحتية فيما يلي:

-توفير بيئة تشريعية ملائمة:

- التقليل من المبالغة في تطبيق إجراءات « De-Risking » ، و التوقف عن اشتراط أي وثيقة ثبوتية في حالات الإيداع ما عدا تلك المتعلقة بالهوية، حتى يتم إدماج أكبر قدر ممكن من حجم النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي؛
-من خلال إصدار تعليمات و مذكرات عمل جديدة، تدعم الشمول المالي، وتشرح آليات وخطوات إنجازه، وتنظم الأولويات، مع الصرامة في التنفيذ، وتكثيف الرقابة سواء من طرف موظفي المديرية الجهوية للمصارف أو من طرف أعوان البنك المركزي، للتأكد من سلامة سير العملية؛

-فبالرغم من صدور المذكرة 01-2018 بتاريخ 2018/02/14 المتعلقة بتطوير الشمول المالي والمذكرة 02/2018 بتاريخ 2018/06/19 المتعلقة بالتدابير الإضافية الخاصة بالشمول المالي والمرتبطة بادخار الأفراد بالعملة الصعبة، ومداخلات محافظ البنك المركزي في العديد من المحافل الوطنية والدولية في هذا المجال، إلا أننا نلاحظ نفس العراقيل والأخطاء لا تزال ترتكب في المصارف وخاصة العمومية.

-زيادة معدل الكثافة المصرفية:

تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال التوسع في شبكة فروع مختلف المصارف والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، وتحديدًا في الولايات الجنوبية حيث تنعدم المصارف الخاصة وهو ما يؤثر سلبًا في جودة ونوعية الخدمات المصرفية المقدمة من البنوك العمومية مما ينفّر الزبائن، مع التركيز على إنشاء فروع أو مكاتب تمثيل تعنى بالتمويل المتناهي الصغر، بالإضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل وكلاء المصارف وذلك بهدف الوصول إلى مستوى معدل الكثافة المصرفية الدولية.

-تحديث وسائل الدفع وأنظمة التسوية:

إن مواكبة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المجال المصرفي، واستخدام الوسائل الحديثة (البطاقات الالكترونية) من شأنه أن يؤثر إيجابيا على نوعية الخدمات والمنتجات المصرفية، وبالتالي تحسين أداء الجهاز المصرفي، لامتصاص حجم السيولة المتداولة خارج القنوات المصرفية الرسمية، خاصة وأن الخدمات المصرفية التي يقدمها الجهاز المصرفي الجزائري تبقى بعيدة عما تقدمه المصارف العالمية (أكثر من 360 خدمة). وهذا لا يتحقق إلا من خلال تعميم الموزعات الآلية للنقود DAB عبر كامل الوكالات المصرفية، تطوير شبكة الأنترنت، تعميم العمل بمحطات الدفع الإلكترونية TPE ، توفير خدمات الهاتف المصرفي، الشيكات الالكترونية، وغير ذلك من الوسائل الرقمية التي تيسر تنفيذ العمليات المالية وتسويتها بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين، بتكلفة منخفضة وفعالية مرتفعة.

-توفير قواعد بيانات شاملة:

من خلال تفعيل دور مكاتب الاستعلام الائتماني، التي كان معمول بها سابقا، وإنشاء قواعد بيانات شاملة تخص التاريخ الائتماني لكل من الأفراد والشركات بمختلف أحجامها (مركزية المخاطر، مركزية عوارض الدفع) إضافة إلى قاعدة بيانات تضم الأصول المنقولة وتدويل هذه المعطيات بين المصارف والمؤسسات المالية وفقا لما يقتضيه القانون.

-تنمية العنصر البشري:

-من خلال التكوين الدوري والمتواصل لكل موظفي المصارف بدون استثناء، وتحت إشراف إدارات عليا (محلية وأجنبية)، ليطمئئنا الاحتكاك بالكفاءات الخارجية، وبالتالي الإطلاع على مستجدات الصناعة المصرفية في العالم ومحاولة تجسيدها محليا، للنهوض بهذا القطاع؛

-في الجزائر ت وجد هيئة واحدة مكلفة بالتكوين في هذا المجال تحمل إسم الشركة ما بين البنوك للتكوين SIBF وهو ما ينم عن قصور في هذا المجال ويستدعي إشراك المؤسسات الجامعية ومراكز التكوين في هذا الدور من خلال تكتيف الملتقيات والمؤتمرات العلمية والتخصصات التي تعنى بالصيرفة، مع تكييفها والواقع الاقتصادي الجزائري؛

-تكوين الموظفين في مجال التسويق المصرفي، خاصة حسن الاستقبال وطرق التواصل، فالبيئة المصرفية التي تنعدم فيها المنافسة، وتشابه فيها المنتجات المالية والمصرفية المقدمة للزبائن، يعتبر العنصر البشري هو العامل الوحيد الذي يحدث الفارق في جذب الزبائن ويحقق التمييز بين مختلف المصارف؛

-رد الإعتبار للكفاءات من خلال وضعهم في مراكز المسؤولية، بدل التهميش والإقصاء الذي يؤدي في بعض الأحيان إلى آداء سلبى دافعه الإنتقام، إن لم يؤدي إلى الاختلاس.

-تحسين آليات معالجة ملفات القروض:

-يمكن تحقيق هذه الإستراتيجية باستخدام المعالجة الالكترونية، حيث يوفر كل مصرف على موقعه المعلوماتي تطبيق (Application) أو برنامج آلي (Logiciel) خاص بكل نوع من أنواع القروض، كما هو معمول به في بعض المصارف الأجنبية، يسمح لطالب القرض بالقيام بدراسة ذاتية لملفه، مع إمكانية حصوله على القرار الأولي (الموافقة من عدمها)، بالإضافة إلى إمكانية الإطلاع على قيمة الضمانات وأنواعها، قيمة الأقساط و كيفية تسديدها، مما يوفر عليه عناء التنقل لمقر الوكالة وريح الوقت، وإختيار المصرف الذي يقدم تسهيلات أكثر؛

-تخفيف حجم الوثائق المطلوبة، من خلال توفير أجهزة قارئة لبطاقات الهوية البيومترية، المخزنة للمعلومات الشخصية التي تكون الجزء الإداري من الملف؛

-مراجعة الفترة القانونية لدراسة ملف القرض، وكذلك إعادة النظر في نسبة مساهمة المصرف في قروض الاستثمار (حيث المجال مفتوح حاليا بين 30% و 50%)، من خلال تسقيفها على مستوى كل المصارف، من أجل تشجيع هذا النوع من القروض الضرورية لإنعاش الاقتصاد الوطني، وتماشيا مع سياسة الحكومة؛

-أما بالنسبة للضمانات المبالغ فيها أحيانا (تقييم على أساس القيمة الدفترية أو قيمة الإقتناء) مما يثقل كاهل طالب القرض، فيمكن للبنوك أن تقيمها على أساس القيمة السوقية بالرجوع إلى الخبراء المتعاقدين معها، وبالتالي تقليل حجم هذه الضمانات؛

-الاهتمام أكثر بالمؤسسات المصغرة و المتناهية الصغر، من خلال توفير (ابتكار) برامج أو صيغ تمويلية تتماشى مع هذه الفئة، لما له من أثر إيجابي على المجتمع والإقتصاد؛

-تقديم القروض المشتركة التي تتيح العديد من المزايا للعميل المقترض، منها إمكانية الحصول على احتياجات تمويلية ضخمة قد تفوق الحدود الائتمانية التي يمكن أن يوفرها مصرف بمفرده لعميل واحد (أوسياف و شاوي، 2020).

3-2-2- توفير حماية مالية أفضل للزبون

- تتم بتوفير الضمانات الملائمة التي تكفل للزبون حقوقه كاملة، وذلك من خلال:

- الصرامة في تطبيق العقوبات إذا ما ثبت الإخلال بمبدأ السر المهني، حفاظا على خصوصيات الزبائن؛

-وضع معدلات فائدة حقيقية موجبة (في الجزائر معدلات التضخم تتجاوز 04 % ومعدلات الفائدة لا تتجاوز 03 %) تعوضه عن التدهور في قيمة العملة (تحميه من آثار التضخم)، وعن الفترة التي بقيت فيها أمواله مجمدة (عائد مالي مقابل ادخاره)؛

-إعادة النظر بالزيادة في الحد الأقصى الممنوح للزبون كتعويض في حالة إفلاس المصرف الذي يتعامل معه أو توقفه عن الدفع؛

-إمكانية توفير الخدمات الاستشارية بناء على طلب الزبائن؛

-توفير آليات للتعامل مع شكاوى الزبائن، على أن تكون مستقلة و نزيهة و خاضعة للمساءلة و فعالة وفقا للممارسات الدولية وفي التوقيت المناسب؛

-توفير كل المعلومات الضرورية للزبون في سبيل تحقيق الشفافية و المنافسة المشروعة حتى لا يتم استغلاله، وهو ما نصت عليه المذكرة 03-2018 الصادرة في 28/06/2018 المرتبطة بالقواعد العامة لشروط البنوك المطبقة على العمليات المصرفية، والتي جاءت للتذكير بالنظام 13-01 المؤرخ في 08/04/2013 المتعلق بتحديد شروط البنوك les conditions des banques والتي تنص على إلزامية نشر تكلفة الخدمات المصرفية بكل طرق الإشهار المتاحة لغرض إعلام الزبائن والجمهور، كما نصت على ضرورة احترام الحد الأقصى لمعدلات الفائدة المدينة المطبقة على القروض، وحددت العمليات التي تتم مجانا كفتح الحسابات وإغلاقها سواء بالعملة الوطنية أو بالعملة الصعبة، منح دفتر الشيكات، منح دفتر الادخار، الإيداع والسحب على مستوى وكالة الزبون، الحق في كشف حساب لكل ثلاثي وأخيرا التحويلات في نفس الوكالة.

- توعية وتثقيف العملاء، خاصة الفئات المهمشة ومقدمي الخدمات المالية بمبادئ حماية المستهلك ماليا لفهم حقوقهم ومسؤولياتهم والوفاء بالتزاماتهم.

3-2-3- تنوع المنتجات المالية وتطويرها

الغرض منها هو تقديم جملة من الخدمات المصرفية المتنوعة والمتطورة، لتغطية أكبر عدد ممكن من الفئات المجتمعية، وذلك من خلال ما يلي:

-مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم قبل طرحها وتسويقها، بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع، وليس فقط على الإقراض والتمويل؛

-تخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على العملاء، وكذا الخدمات المالية غير المناسبة التي تتم مقابل قيام العملاء بدفع عمولات؛

- مراعاة ظروف العملاء لدى التعامل معهم، وعدم قيام مقدمي الخدمات أو المقرضين باستغلال ظروفهم وإثقالهم بالقروض؛
- التشجيع على المنافسة بين مقدمي المنتجات والخدمات المالية لتوفير المزيد من الخيارات للعملاء، ولتعزيز التنافسية بين المؤسسات المالية للحفاظ على الخدمات بجودة عالية وبتكلفة أقل؛
- تعميم الصيرفة الالكترونية في كل البنوك وبكل وسائلها لتوفير وعاء من الخيارات أمام الزبائن الحاليين أو الجدد، وضرورة تبني الصيرفة الإسلامية كمدخل لعصرنة الخدمات المصرفية في البنوك الجزائرية بهدف استقطاب أكبر عدد من الزبائن؛
- الاهتمام بالقروض الاستهلاكية الموجهة لتمويل الحاجيات الشخصية والعائلية، من طرف المصارف العمومية كونها تمتلك شبكة كبيرة وقاعدة واسعة من الزبائن، بدل التخلي عنه للمصارف الخاصة التي هيمنت عليه؛
- تفعيل دور السوق المالي من خلال تسعير مؤسسات وشركات أكثر، عمومية وخاصة، لتوفير منتجات أكثر و بالتالي امتصاص سيولة أكثر؛
- الاهتمام أكثر بالمؤسسات المصغرة والمتناهية الصغر، من خلال توفير (ابتكار) برامج أو صيغ تمويلية تتماشى مع هذه الفئة، لما له من أثر إيجابي على المجتمع والإقتصاد ككل؛
- تشجيع اندماج المصارف الصغيرة فيما بينها قصد تكوين كيانات مصرفية كبيرة قادرة على تقديم خدمات متنوعة تلبي كافة احتياجات الأفراد، خاصة التمويلات الضخمة التي تفوق الحدود الائتمانية التي يمكن أن يوفرها مصرف واحد لعمل واحد؛
- قيام الجهات الرقابية بمراجعة التعليمات القائمة لتخفيف متطلبات التمويل.

3-2-4- نشر التثقيف المالي

- يشير التثقيف المالي إلى العملية التي يقوم من خلالها الأفراد والمستثمرون الماليون بتحسين إدراكهم للمنتجات المصرفية والمفاهيم والمخاطر المالية وذلك من خلال المعلومات والإرشادات، وتطوير المهارات والثقة ليصبحوا أكثر وعيا بالمخاطر والفرص المالية لاتخاذ قرارات مدروسة وفعالة قصد تحسين أوضاعهم المالية، خاصة العملاء الجدد حيث يتعين مراعاة قلة خبراتهم في استخدام الخدمات المالية لمساعدتهم على إدراك حقوقهم ومسؤولياتهم. ومن أجل تحقيق ذلك يتوجب إعداد استراتيجيات وطنية لتعزيز مستويات التربية والتثقيف المالي والعمل على تقييم وقياس مدى نجاحه، مع التأكد من إشراك الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة بالتثقيف المالي (ياسين و شاوي، 2020).

الخاتمة:

- ومن خلال ما سبق توصلنا إلى بعض النتائج يمكننا ذكرها فيما يلي:
- يقصد بالشمول المالي أن يتاح لكل فرد من أفراد المجتمع إمكانية الحصول على جميع الخدمات المالية التي تلبي احتياجاته بسهولة ويسر وبأسعار ميسورة من خلال قنوات رسمية تتسم بالمسؤولية والاستدامة. من بين هذه الخدمات المالية مثلا خدمات فتح الحسابات، والادخار، والاقتراض، والتأمين. بالتالي يركز الشمول المالي على إزالة العقبات التي قد تمنع الأفراد من الحصول على الخدمات المالية؛

- يتيح الشمول المالي فرص أفضل لإدارة الأموال بشكل سليم وآمن ويفتح فرص للادخار وللاستثمار في التعليم والصحة وتأسيس المشروعات، وإدارة المخاطر، ومواجهة الصدمات المالية؛
- يساعد الشمول المالي على إدارة المدخرات وتجنب التقلبات المالية الطارئة واتخاذ قرارات الاستهلاك والادخار والاستثمار والتخطيط للمستقبل بشكل أفضل؛
- يمكن الشمول المالي من توجيه المدخرات نحو الفرص الاستثمارية بما يساعد على تأسيس المشروعات وخلق المزيد من فرص العمل بالتالي زيادة مستويات الدخل وتحقيق النمو الاقتصادي، كما يتيح للجميع التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية؛
- تعتبر معدلات الشمول المالي المسجلة في الجزائر مقبولة إلى حد ما ولكنها دون المستوى المطلوب إذا ما قورنت بنظيرتها للدول المتقدمة.

- هناك مجموعة من المعوقات تواجه الجزائر في تجسيدها للشمول المالي، لذا لابد من معرفة هذه المعوقات بدقة وتذليلها للمضي قدما من أجل تحقيق الشمول المالي.

أما التوصيات:

- توفير المناهج والبرامج التي تعمل على تعزيز الشمول المالي؛
- العمل على تطوير التشريعات والأنظمة والأطر الرقابية، التي تساعد على انتشار الخدمات المالية والمصرفية، واعتماد تدابير مباشرة لتوسيع دائرة الشمول المالي بما يخدم وتيرة التنمية المستدامة؛
- تحديث وتطوير البنية التحتية لنظم الدفع؛
- حث المصارف على التوسع في فتح الحسابات المصرفية؛
- تنويع الخدمات المالية للأفراد والشركات؛
- الاستفادة من التقنيات الرقمية في زيادة الشمول المالي للشباب والإناث والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة؛
- دعم دور المؤسسات المالية غير المصرفية في الشمول المالي؛
- الاستفادة من التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية؛
- التثقيف المالي والحماية المالية للمستهلك؛
- تعزيز المنافسة المالية .

المصادر والمراجع:

- آسيا سعيدان، و نصيرة محاجبية. (2018). واقع الشمول المالي في المغرب العربي دراسة مقارنة الجزائر تونس المغرب. مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 10(3)، الصفحات 120-138.
- أوسياف عمار ياسين، و شافية شاوي. (2020). أسباب ضعف الشمول المالي في الجزائر وتحدياته. أوسياف عمار ياسين، شاوي شافية، أسباب ضعف الشمداخلة قدمت في إطار الملتقى الوطني صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية (الصفحات 01-20). المدية: جامعة يحي فارس.
- أوكيل حميدة، و نارجس معامري. (2019). الشمول المالي في الجزائر - واقع وتحديات - أوكيل حميدة، معامري نارجس، الشمول مداخلة قدمت في إطار الملتقى الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية. المدية: جامعة يحي فارس.
- بدر شحدة حمدان، و ماجد أبودة. (2018). أثر الاستثمار المالي على التنمية الاقتصادية بفلسطين. مجلة الاقتصاد والمالية، 4(2)، الصفحات 177-188.
- بطاهر بختة، و عبد الله عقون. (2018). الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول. الملتقى الوطني الأول حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة (الصفحات 01-13). الجزائر: المركز الجامعي لخميس مليانة.
- بيداء ستار لفته، و مُجد طارق لفته. (2019). دراسة تحليل ضرورات النهوض بالشمول المالي في العراق. ورقة بحث في المؤتمر الوطني الرابع لطلبة الدراسات العليا (الصفحات 01-18). بغداد: جامعة بغداد.
- حنين مُجد بدر عجوز. (2017). دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء. رسالة ماجستير في إدارة الأعمال. فلسطين، كلية التجارة: الجامعة الإسلامية.
- رفيقه بن عيشوبة. (2018). صناعة التمويل الاسلامي ودورها في تعزيز الشمول المالي دراسة حالة الدول العربية. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 9(2)، الصفحات 46-59.
- زهراء أحمد، و مُجد توفيق. (2017). تحليل مؤشرات الاشتمال المالي القطاع المصرفي العربي. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 4، الصفحات 250-275.
- شنبى صورية، و السعيد بن لخضر . (2018). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية). مجلة البحوث في العلوم المالية، 3(2)، الصفحات 104-129.
- عمار ياسين أوسياف، و شافية شاوي. (2020). الشمول المالي في الجزائر: الواقع، المعوقات والحلول. مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي (97)، الصفحات 120-134.
- مروان بن قيدة، و رشيد بوعافية. (2018). واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 9(1)، الصفحات 90-105.